فذكروا ان الحيوة ثم العلم ثم الارادة ثم القدرة ثم بقية الكيفيات النفسانية من اللذة والالم وغيرهما **النوع الثالث في الحيوة** وفيه مباحث
على ساير الانواع وفضلها وفواصلها ومتبوعة اياها وتبعها اي في الحيوة مقاصد ثلثة الاول في تعريفها الحيوة قوة تتبع تلك القوة
اعتدال النوعي ومعنى ذلك ان كل نوع من انواع المركبات العنصرية لمزاج مخصوص يناسبه لتاديه الخواص المطلوبة
حتى اذا خرج من ذلك المزاج لم يبق ذلك النوع كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى فالحيوة في كل نوع من انواع الحيوانات
تابعة لذلك المزاج المسمى بالاعتدال النوعي وتفيض منها اي من تلك القوة ساير القوى الحيوانية كقوى الحس والحركة والتصرف في
الاغذية بحكم ... انه اذا حصل في مركب عنصري اعتدال نوعي يليق بنوع حيواني فاض عليه من المبدأ قوة الحيوة ثم انبعث
منها قوى اخرى هي الحواس الباطنة والظاهرة والقوى المحركة الى جلب المنافع ودفع المضار فلذلك تتقدم الحيوة على سائر القوى التابعة
للاعتدال المذكور لفاعلها من القوى الموجودة في الحيوان وقد يتوهم ان الحيوة هي قوة الحس والحركة الارادية وقوة التغذية
بعينها لا انها قوة مستتبعة لهذه القوى كما ذكرناه فلذلك قال ابو علي ابن سينا في كليات القانون دفعا لهذا التوهم انها
اي الحيوة غير قوة الحس والحركة وغير قوة التغذية والتنمية ويدل عليه اي على التغاير المذكور انها اي الحيوة توجد للمفلوج
من الاعضاء اذ هي الحافظة في الحيوان للاجزاء العنصرية المتداعية الى الانفكاك عن التعفن والتفرق والبلى الا ترى ان العضو
الميت يتسارع اليه هذه الامور وليس له اي للعضو المفلوج قوة الحس والحركة وكذا الحال في الجدري فانا نعلم قطعا فقدان قوتي
الحس والحركة مع وجود قوة الحيوة فيه فظهر ان الحيوة مغايرة للقوى النفسانية التي هي القوى المدركة والمحركة واما مغايرتها
للقوى الطبيعية التي تتصرف في الاغذية فيدل عليها قوله وتوجد اي الحيوة في العضو الذابل فانه لو لم يكن حيا لتعفن
وقوة التغذية بدون الاخرى فكانتا متغايرتين قطعا ومن ههنا تبين ان اجناس القوى الموجودة في الحيوانات
ثلثة جنس القوى النفسانية وجنس القوى الطبيعية وجنس القوى الحيوانية كما هو المشهور عند الاطباء
وللانسان من بينها قوة رابعة يدرك بها المعقولات ويتوصل بها الى ما يختص به من الاثار المطلوبة منه والجواب
عما ذكره ابن سينا انا لا نسلم ان القوة اي ان قوة الحس والحركة مفقودة في العضو المفلوج وان قوة التغذية مفقودة
في العضو الذابل لجواز ان يكون الفعل اي الاحساس والحركة والتغذية قد تخلف عنها اي عن القوة الموجودة فيها
لمانع يمنعها عن فعلها والحاصل ان المفقود في العضو المفلوج هو الفعل اعني الاحساس والحركة الارادية وذلك
لا يدل على ان القوة المقتضية لها مفقودة فيه لجواز ان يكون عدم الفعل لوجود المانع لا لعدم المقتضي وكذلك
المفقود في العضو الذابل هو التغذية وليس يلزم من فقدانها فقدان القوة المقتضية لها ولا نسلم ان ما هو قوة التغذية
في الحي موجود في النبات حتى يلزم من مغايرة الحيوة لغاذية النبات مغايرتها لغاذية الحيوان ولذلك لجواز

ومتبوعة في

في العضو

والتفرق مع عدم قوة التغذية بوجه ا... ... ... الحيوة ... مطلقا في ... الحيوة

**الفصل الثاني في شرط الحيوة**

لجواز ان يكون قوة التغذية في النبات مخالفة بالحقيقة لها اي لقوة التغذية في الحي وليس يلزم من اشتراكهما اي القوتين
في التغذية اشتراكهما في الحقيقة اذ قد يشترك المختلفتان بالحقيقة في لازم واحد من فعل وغيره **المقصد الثاني**
في شرط الحيوة الحيوة عند الحكماء مشروطة بالبنية المخصوصة وهو جسم مركب من العناصر الاربعة له صورة
نوعية مخصوصة ولذلك الجسم كيفيات تتبعها اي تتبع هذه الكيفيات تلك الصورة المخصوصة من اعتدال مزاجي
خاص وغيره فانهم زعموا انه لا بد في الحيوة من جسم مؤلف من العناصر الاربعة ومن مزاج معتدل مناسب لنوع
من الحيوانات حتى تفيض عليه صورة نوعية حيوانية مستتبعة للحيوة ولا بد فيها من اعتدال الروح الحيواني المتولد
من بخارية الاخلاط الحامل قوة الحيوة الى اعضاء البدن على ما فصل في الكتب الطبية ثم ان بقاء المزاج والروح الحيواني
على اعتدالهما المعتبر في بقاء الحيوة تابع لتلك الصورة النوعية فاذا تغير المزاج وزال عن الاعتدال بسبب
من الاسباب زالت الحيوة وانتقضت البنية المخصوصة واضمحلت الصورة كما نشاهد ذلك في
الحيوانات ساعة فساعة بالتجربة وكذا الحيوة عند المعتزلة مشروطة بالبنية المخصوصة ولكنها عندهم ليست
ما ذكره الحكماء بل هي مبلغ من الاجزاء اي الجواهر الفردة يقوم بها اي بتلك الاجزاء تاليف خاص لا يتصور قيام
الحيوة بدونها اي بدون تلك الاجزاء مع ذلك التاليف والمراد انه لا بد من الحيوان عما هو اقل من تلك الاجزاء وذلك
لانهم لا يجوزون قيام الحيوة بجوهر واحد ونحن معاشر الاشاعرة لا نشترطها اي لا نشترط البنية المخصوصة
في الحيوة بل نجوز ان يخلق الله تعالى الحيوة في جزء واحد من الاجزاء التي لا تتجزى بوجه من الوجوه الا بالانقسام
والتجزى والذي يبطل مذهبهم اي مذهب الحكماء والمعتزلة في اشتراط البنية المخصوصة انه لو كان
على تقدير الاشتراط اما ان يقوم بالجزئين معا حيوة واحدة فلزم قيام العرض الواحد بالكثير وهو محال
كما مر واما ان يقوم بكل جزء منها حيوة على حدة وح فاما ان يكون كل واحد من الجزئين في قيام الحيوة به مشروطا
بالاخر ويلزم الدور لان قيام الحيوة موقوف على قيام الحيوة بذلك وبالعكس او يكون احدهما في قيام الحيوة به مشروطا
بالاخر من غير عكس ويلزم الترجيح بلا مرجح وذلك لان الجزئين اعني الجوهرين متفقان بالحقيقة وكذلك الحياتان
المتماثلتان والتوقف من احد الجانبين تحكم بحت او لا يكون شيء منهما بقيام الحيوة به مشروطا بالاخر وهو المطلوب
اعني عدم اشتراط الحيات بالبنية والجواب عن هذا الاستدلال انك ان اردت بقيام حيوة واحدة بالجزئين
معا انها تقوم بكل واحد منهما فذلك مما لا شك في استحالته لكن ههنا قسم آخر وهو ان يقوم الحيوة الواحدة
بمجموعهما من حيث هو مجموع وان اردت به ما يتناول هذا القسم ايضا فاستحالته ممنوعة فان العرض الواحد

لا يمكن تركيبه

مطلقا

يصح قيام